

الشافعي يعود الى الكمال ايضا كجمله واحدة بالعطف
 وحسب عنه الجمله الاولى بدليل وعند اي حنيفه تختص
 بالآخرين وقيل بالتوقف والشرط ما يتوقف عليه تأثر
 الموثوق حكم الغاية بخلاف المعنى وقيل يدخل في المعنى
 اذ لم ينفصل حسبا بالمرفق في الغسل لا الليل في الصوم
 وقيل فيما يدخل لفصالح الحكم على المذكور في حسم من الاول
 نشأه ان التسع لا فيما بعد الحكم **فصل** البيان هو الدال
 على المراد بكتاب لا يستقبل بافادته والمجمل هو المتترك
 والعام المخصوص بجماله حل ان لم يقرب به وجه وقوعه
 وليس الحكم المضاف الى الاعيان كحرمت عليهم امهاتهم مجلا
 ولا نفع عن امتي الخطا لبادء المراد الى الفهم ولا نحو اصيام
 لمن لم يثبت الصيام من الليل اذ الطاهر نفي الصوم الشرعي
 ونفي الكمال ما ويدا بدله من دليل وقال القاضي لا يحمل بينهما نحو
 تاخير البيان عن وقت الخطاب الوقت الحاجة قال الله تعالى
 عنه **معنى** ثم ان علينا بيانه ولا يتبع ان يولي ملك شخصا ونحو مراد
 التوك من ان معنى التوك ال وقت والله تعالى سبحانه اعلم

حكم



Copyright © King Saud University